الدليل الإرشادي لطلب الدعم الفني من البنك الدولي

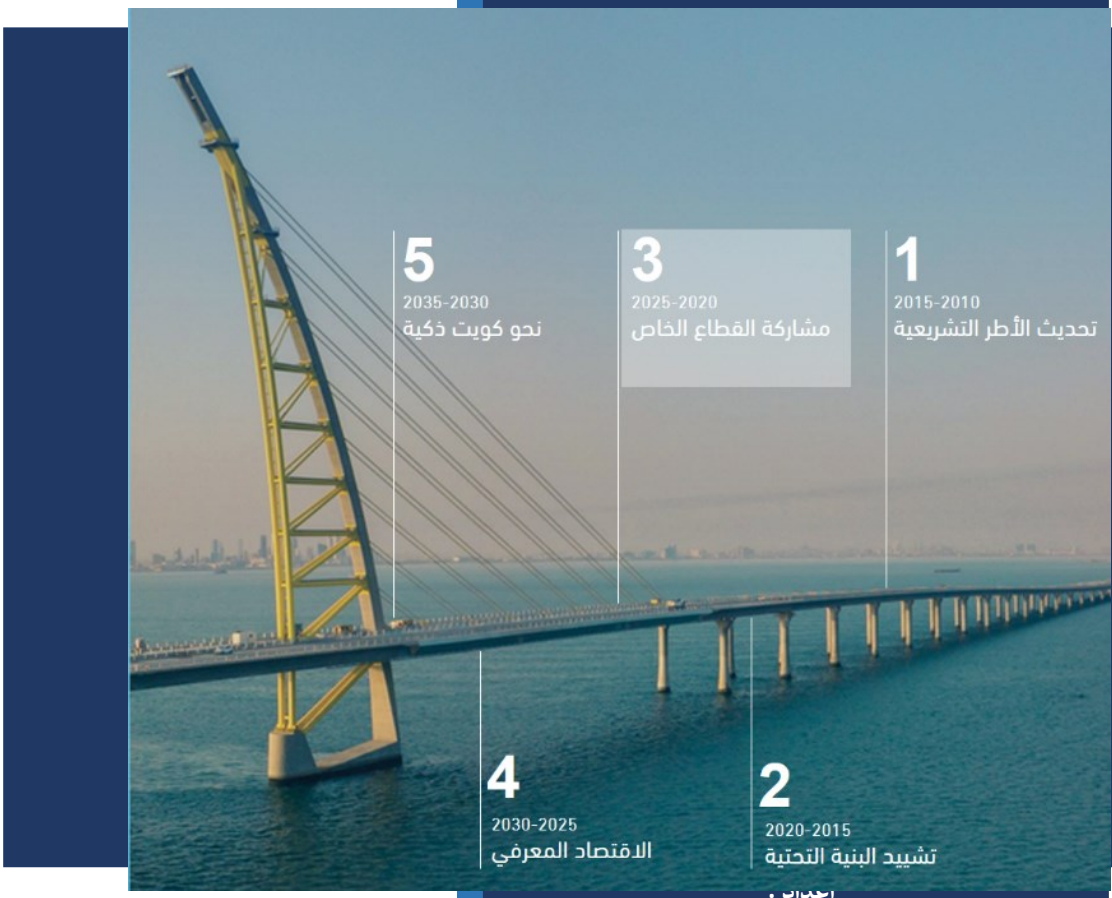

إعداد :

وزارة المالية

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

مجموعة البنك الدولي

مايو 2021

THE WORLD BANK

كويت جديدة NEWKUWAIT

وزارة المالية

قائمة المحتويات

الهدف من اعداد الدليل الإرشادي الخاص بطلب الدعم الاستشاري من البنك الدولي 2
عن مجموعة البنك الدولي 3
إطار الشراكة الوطنية بين دولة الكويت والبنك الدولي 3
الشروط العامة للتعاون مع البنك الدولي 4
اللجنة التوجيهية لإطار الشراكة الوطنية 4
اختصاصات اللجنة التوجيهية 5
آلية طلب الدعم الاستشاري من البنك الدولي 6
المرحلة الأولى: تقديم الطلب الى اللجنة التوجيهية 6
المرحلة الثانية: التباحث مع الفريق الفني للجهة الطالبة للدراسة 6
المرحلة الثالثة: مراجعة المسودة الأولية للمقترح 6
المرحلة الرابعة: موافقة اللجنة التوجيهية والجهات الرقابية على النسخة النهائية للمقترح والتعاقد الرسمي 7
تقديرات التكلفة وآلية التمويل والدفع 7
سرية المعلومات والوثائق والمخرجات 8

الهدف من اعداد الدليل الإرشادي الخاص بطلب الدعم الاستشاري من البنك الدولي

تم إعداد هذا الدليل لإرشاد الجهات العامة في دولة الكويت على الإجراءات الرسمية لطلب الدعم الاستشاري من البنك الدولي إضافة الى:

تقديم نبذه عن البنك الدولي وقطاعاته.

تقديم نبذة عن عمل واستراتيجية البنك الدولي مع دولة الكويت في دعم الأهداف التنموية للحكومة.

تم اعداد هذا الدليل من قبل وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع البنك الدولي.

لمزيد من المعلومات أو للاستفسار ات الرجاء التواصل مع وزارة المالية- قطاع الشئون الاقتصادية (إدارة التعاون الاقتصادي الدولي - قسم المنظمات الدولية) على الرقم التالي:

هاتف 1: 22482355

هاتف 2: 22482381

البريد الالكتروني:

السيدة ايمان الحداد: ehaddad@mof.gov.kw

السيدة نرجس محمود : narjas_mohammed@scpd.gov.kw

السيدة شروق الخليل: skhalil@mof.gov.kw

عن مجموعة البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي (أحد وكالات الأمم المتحدة) والتي توفر حلولاً تنموية تمويلية ومعرفية للدول حول العالم، ويهدف البنك الدولي الى إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام.

ويخضع البنك الدولي لمجلس محافظين، ويعتبر وزير المالية لدولة الكويت محافظ في هذا المجلس وقد بدأ التعاون بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي لأول مرة في عام 1961 وأصبح في أوائل السبعينات كجزء من برنامج إنمائي شامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل البنك الدولي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير المعرفة والمشورة في مجال السياسات والاستراتيجيات ودعم التنفيذ ورفع القدرات، وبفضل الخبرة العالمية التي تمتد على مدى عقود يتمتع البنك الدولي بوضع فريد لتقديم حلول عملية ومناسبة تراعي خصوصية كل دولة، ويمكن لأي جهة عامة بدولة الكويت أن تطلب خدمات استشارية من البنك الدولي عبر الاتفاق الإطاري الشامل بين دولة الكويت و البنك الدولي.

إطار الشراكة الوطنية بين دولة الكويت والبنك الدولي

ترتبط حكومة دولة الكويت والبنك الدولي بعلاقة شراكة استراتيجية راسخة منذ وقت طويل تستند إلى برنامج للخدمات الاستشارية الاستراتيجية والذي بدأ في أوائل ستينيات القرن الماضي. وقد كان من أوائل التقارير الذي أصدرها البنك الدولي في عام 1961 على حالة الاقتصاد الكويتي.

وفي عام 2009 تم افتتاح المكتب المحلي للبنك الدولي في دولة الكويت والذي أدى الى توسع برنامجه التعاون الفني بهدف المساهمة لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التنمية البشرية وتنمية القطاع العام والخاص.

وقد حددت حكومة دولة الكويت مساراً واضحاً لتحقيق النمو المستدام من خلال "رؤية الكويت 2035 /كويت جديدة" التي تهدف إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري دولي بحلول عام 2035. واعتماداً على الركائز السبع لهذه الرؤية من خلال خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت .

وتسعى حكومة دولة الكويت إلى استمرار هذه الشراكة القوية مع البنك الدولي والاستفادة منها في دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية، حيث يضيف البنك الدولي قيمةً كبيرةً للعمل من خلال دوره في إنتاج ونقل المعارف الانمائية وقدرته على تحسين أداء الوزارات والهيئات، و جمع الاطراف المعنية، وكذلك من خلال مبادئ التعاون والشراكة التي يعتمدها.

وترتكز الشراكة بين البنك الدولي ودولة الكويت على برنامج انتقائي للخدمات الاستشارية يهدف إلى تزويد دولة الكويت بأفضل الممارسات التنموية في المجالات التي يتمتع فيها البنك بميزة نسبية واضحة وفريدة في بعض الأحيان، وتكمن الميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي في قدرتها على الجمع بين الممارسات التنموية المحلية والعالمية التي جرى تحصيلها على مدى 75 عاماً من العمل في أكثر من 190 دولة.

كما يرتكز المبدأ الرئيسي الذي تسترشد به هذه الشراكة على برنامج شديد الانتقائية يحركه جانب الطلب ويركّز على النتائج، وسيدعم هذا البرنامج تنفيذ جدول أعمال التنمية الخاصة بالحكومة وسيسهم في تحقيق النتائج المحددة على مستوى الدولة، ويتوافق هذا البرنامج مع رسالة البنك الدولي لمكافحة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في الدول الاعضاء به في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وبناءً على الانجازات والدروس المستفادة من برنامج الخدمات الاستشارية السابق، ارتكز البنك الدولي وحكومة دولة الكويت على إطار للشراكة الوطنية 2021 - 2025 على التالي:

- تمكين القطاع الخاص ليصبح المحرّك للنمو وخلق الوظائف وتوفير لفرص عمل في اقتصاد متنوّع.
- الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه عاملاً رئيسياً في تكوين الثروة.

- تعزيز نظام الحوكمة وتحسين فاعلية الإدارة الحكومية.
- تعزيز التنمية المستدامة للبنية التحتية

الشروط العامة للتعاون مع البنك الدولي

كلف قرار مجلس الوزراء رقم (719) لسنة 1995 وقرار مجلس الوزراء رقم (421) لسنة 2007 وزارة المالية بالإشراف على برنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي، وفي هذا الإطار اتفقت وزارة المالية مع البنك الدولي على معايير عامة للتعاون مع الوزارات أو الهيئات ويتم النظر في الطلب إذا كان:

- يتماشى مع أهداف خطة التنمية الوطنية.
- تكون ضمن اختصاصات البنك الدولي والمذكورة في إطار الشراكة الوطنية.
- يتناسب بشكل عام مع ركائز وحلول استراتيجية الشراكة بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي.
- يركز على بناء تنمية القدرات ودعم التنفيذ.
- يمكن للجهة العامة الطالبة للخدمات الاستشارية ملكية المشروع الاستشاري.
- يتضمن نهجاً استراتيجيا في اعداد ودعم وتنفيذ مسألة السياسات.
- يحصل على الموافقة الرسمية من اللجنة التوجيهية.

اللجنة التوجيهية لإطار الشراكة الوطنية

يحدد إطار الشراكة معايير الانتقائية الرئيسية لتوجيه برامج البنك الدولي في دولة الكويت، حيث سيستجيب البنك الدولي لطلبات الحكومة المتعلقة بالخدمات الاستشارية التي تندرج ضمن أولويات التنمية في دولة الكويت على النحو المبين في رؤية الكويت الجديدة 2035 شريطة الالتزام بالشروط العامة للتعاون مع البنك الدولي.

تم إنشاء اللجنة التوجيهية بقرار من مجلس الوزراء الموقر لتنسيق ومتابعة تنفيذ إطار الشراكة لضمان الاتساق مع رؤية 2035 "كويت جديدة"، والخطة الوطنية للتنمية وأهداف حكومة دولة الكويت، والتي تتماشى مع الموارد المالية واحتياجات التخطيط التنموي.

وستضمن اللجنة استجابة أعمال البنك الدولي الاستشارية للمتطلبات التي تم إبرازها في إطار الشراكة وتماشيها مع الخطة الإنمائية لدولة الكويت.

مهام اللجنة التوجيهية

يرأس اللجنة التوجيهية معالي وزير المالية او من يفوضه وتضم في عضويتها وكيل وزارة المالية نائباً للرئيس والأمين العام للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والوكيل المساعد للشئون الاقتصادية كأعضاء في اللجنة، وسيعمل فريق من إدارة التعاون الاقتصادي الدولي في وزارة المالية وإدارة التعاون الدولي من الأمانة العامة للتخطيط والتنمية كأمانة سر اللجنة التوجيهية، وتعتمد تقارير اللجنة التوجيهية من قبل معالي وزير المالية حول الموضوعات التي تعرض أو تعتمد في اللجنة ويتم الموافقة عليها.

ويتمثل الدور الرئيسي للجنة التوجيهية في ضمان تنفيذ إطار الشراكة، بالمهام الرئيسية التالية:

- تحديد مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى مع إطار الشراكة والخطة الإنمائية ، التي يمكن أن يدعمها البنك الدولي من خلال خدماته الاستشارية.
- مراجعة طلبات الجهات المستفيدة من الخدمات الاستشارية للبنك الدولي لتقييم قدرتها على التنفيذ وتحديد الأثر الإنمائي لها.
- تقييم الانجاز في تنفيذ البرامج الحالية، من حيث مؤشرات الأداء الرئيسية للمشروع.
- التواصل مع الجهات المستفيدة، عند تنفيذ البرنامج.
- تقديم المشورة بشأن التعاون بين المشاريع و/أو الجهات، لتعظيم تأثير البرامج.
- موائمة موارد التمويل مع أولويات وخطة التنمية الوطنية من حيث صلتها بالخدمات الاستشارية للبنك الدولي.
- مراجعة واتخاذ قرار بشأن نطاق عمل الأنشطة المتوافقة مع إطار الشراكة، وتخصيص الموارد اللازمة من مختلف الأطراف، بناءً على ذلك.
- تقوم اللجنة باعتماد المشاريع التي سوف تنفذ في إطار الشراكة الوطنية، ولا يتم إلغاؤها إلا من خلال رئيس اللجنة وفق قرار مسبب من قبل الجهة الطالبة تبين فيه سبب الالغاء.
- تشكل إدارة المشاريع المنبثقة عن اللجنة التوجيهية وتقوم بمتابعة المشاريع مع الجهات والالتقاء بها بشكل مباشر وبصفة دورية.

اختصاصات اللجنة التوجيهية

- تقوم اللجنة برفع تقاريرها لاعتمادها لمعالي وزير المالية حول المشاريع القائمة وتوضح الإنجازات والتقدم الفعلي بالأعمال والتحديات والخطوات المستقبلية وأي تطورات قد تطرأ على العمل.
- على اللجنة مراجعة التقارير الرسمية المقدمة إليها من قبل الجهة الطالبة للدراسة، وابداء الملاحظات عليها والموافقة عليها في غضون أسبوعين (أو ما يتم الاتفاق عليه مسبقاً) من تاريخ تقديمها.
- تعطي اللجنة التوجيهية مهلة للجهة الطالبة للدراسة للرد على الاستفسارات والملاحظات التي ابدتها اللجنة على المشاريع، وفي حال عدم رد الجهة الطالبة للدراسة على الملاحظات سيتم دفع فاتورة البنك الدولي وفق ما تم إنجازه، وسينظر باستكمال الدراسة لاحقاً.
- يجب على الجهات الطالبة للدراسة ارسال ردها للجنة التوجيهية على فاتورة البنك الدولي (النصف سنوية) مبيناً فيها الأعمال المنجزة للمشاريع خلال فترة أسبوعين.
- يتم عرض تقارير للجنة حول المشاريع المنفذة من قبل الجهات الطالبة للدراسة المعنية بتلك الدراسات تبين مدى الاستفادة من الدراسة وبيان بالأعمال المنجزة.

آلية طلب الدعم الاستشاري من البنك الدولي

تتكون آلية طلب الدعم الاستشاري من البنك الدولي من اربعة مراحل رئيسية وهي:

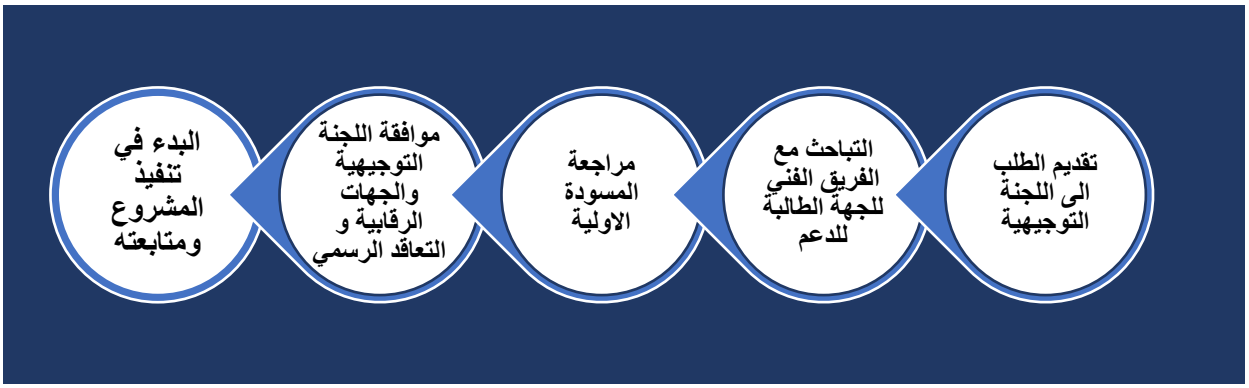

المرحلة الأولى: تقديم الطلب الى اللجنة التوجيهية

1. تقوم الجهة الطالبة للدراسة بإرسال طلب الحصول على دعم استشاري للجنة التوجيهية (اعمال فنية، بناء القدرات والتدريب الفني وغيرها من الأعمال).
2. تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد نوع الدعم المطلوب وارتباطه بخطة التنمية، وتقييم ما إذا كان الطلب يستوفي شروط المساعدة الفنية، وفي حالة استيفاء الطلب للشروط، تعطى الموافقة المبدئية لبدأ البحث الفني مع الفريق الفني للبنك الدولي.

المرحلة الثانية: التباحث مع الفريق الفني للجهة الطالبة للدراسة

1. يقوم الفريق الفني في البنك الدولي بالتباحث مع الفريق الفني للجهة الطالبة للدراسة أما عن طريق التواصل الإلكتروني أو الزيارات الميدانية لطلب البيانات ومقابلة الجهات والأقسام المعنية بالدعم.

المرحلة الثالثة: مراجعة المسودة الأولية للمقترح

2. يقوم البنك الدولي باتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد برنامج مقترح للمشروع ويشمل (تحديد الهدف، النطاق، الأنشطة المحددة وركائزها، المخرجات، الجدول الزمني، متطلبات البيانات وتكاليف برنامج العمل) ويكون ذلك إما من خلال بعثة لتحديد النطاق أو إجراء مشاورات من خلال اتصالات واجتماعات صوتية او مرئية.
3. تُجرى الجولة الداخلية الأولى لمراجعة الجودة من قبل البنك الدولي لضمان جودة المقترح وتوافقه مع معايير البنك الدولي وخطة التنمية.
4. يرسل الفريق الفني للبنك الدولي المسودة الأولية للمقترح إلى الجهة الطالبة للدراسة والى اللجنة التوجيهية للمراجعة وتلقي الآراء والتعليقات عليها ليتم تعديلها.
5. بعد اعتماد الطلب المقدم من قبل الجهة الطالبة للدراسة أي بعد اتفاق الجهة على نطاق العمل والميزانية مع البنك الدولي، يرسل البنك الدولي النسخة النهائية الى اللجنة التوجيهية للموافقة.

المرحلة الرابعة: موافقة اللجنة التوجيهية والجهات الرقابية على النسخة النهائية للمقترح والتعاقد الرسمي

1. تقوم اللجنة بالمراجعة الأخيرة للمقترح والتأكد من مدى توفر الاعتمادات المالية والموافقة عليها، وبعدها اصدار اللجنة الموافقة المبدئية للجهة الطالبة للدراسة والبنك الدولي، وللجنة التوجيهية الحق بعرض الدراسة المطلوبة على كل من: -
   - إدارة الفتوى والتشريع لمراجعة الترتيبات القانونية بين الجهة الطالبة للدراسة والبنك الدولي.
   - ديوان المحاسبة (الرقابة المسبقة) في حال بلوغ الدراسة النصاب القانوني وفقا لأحكام المادة رقم (14) من قانون انشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته
2. بمجرد الحصول على الموافقة النهائية من اللجنة يتم إصدار وثيقة الترتيبات القانونية وتوقيعها بعد ذلك بين كل من (الجهة الطالبة للدراسة – وزارة المالية – البنك الدولي – الأمانة العامة للتخطيط والتنمية)، لبدأ العمل رسمياً.
3. توقع الترتيبات القانونية باللغتين الإنجليزية والعربية.

المرحلة الخامسة البدء في تنفيذ المشروع ومتابعته

بعد الحصول على الموافقة، تقوم الجهة الطالبة للدراسة بوضع ترتيبات التنفيذ المناسبة والتي تشمل ما يلي:

1. تحديد شخص معني من الفريق الفني للجهة الطالبة للدراسة للتنسيق مع اللجنة التوجيهية وفريقها الإداري، وفريق البنك الدولي.
2. إعداد الجدول الزمني التقديري لجميع اجتماعات وزيارات بعثات البنك الدولي لكل ستة أشهر (الفترة الأولى من يناير الى يونيو، الفترة الثانية من يوليو الى ديسمبر).
3. ينبغي بعد ذلك تزويد اللجنة بتقرير نصف سنوي باستخدام نموذج خاص (في ويونيو وديسمبر من كل عام).
4. القيام بعمل مراجعتين سنويتين للمشروع وتزويد اللجنة بتقرير شامل باستخدام نموذج خاص حيث تتم المراجعة بأوائل شهري يونيو وديسمبر من كل عام.
5. دعوة أعضاء الفريق الإداري التابع للجنة للاجتماع الختامي الخاص بإنهاء المشروع.
6. يقوم الفريق الإداري بحفظ التقارير بملف مشترك بشكل مستمر

تقديرات التكلفة وآلية التمويل والسداد

تتولى اللجنة التوجيهية مسؤولية الإشراف على برنامج التعاون الفني مع البنك الدولي، وتغطية تكاليف برنامج عمل البنك الدولي من خلال موارد الميزانية العامة بها حيث تغطي الميزانية المعتمدة كامل برنامج العمل.

يستخدم البنك الدولي منهجية موحدة لتحديد التكاليف لجميع الدول وتشمل تقديرات تكاليف العمالة والسفر وبند مخصص لحالات الطوارئ والنفقات العامة.

بالنسبة للبعثة الاستكشافية والتي تغطي نطاق المشروع فإن البنك الدولي سيغطي تكاليفها، وفي حال التوصل إلى اتفاق بين البنك الدولي والجهة الطالبة للدراسة بشأن نطاق العمل المقترح، فإن هذه التكاليف ستدرج ضمن التكلفة الإجمالية التي تتحملها الجهة الطالبة للدراسة.

يقوم البنك الدولي بتقديم الفواتير بصورة نصف سنوية على أساس التكاليف الفعلية، ويُزود المكتب المحلي للبنك الدولي اللجنة التوجيهية بجميع المطالبات المالية الناشئة عن كل نشاط منفصل حيث تقوم اللجنة التوجيهية بالتواصل مع إدارة الشئون المالية في وزارة المالية لاستكمال عملية الدفع.

يقدم البنك الدولي المذكرات الخاصة بالبعثات بعد كل زيارة بعثة لتغطية اهداف الزيارة والاعمال المنجزة، التحديات والخطوات المستقبلية. ويتم تسليمها للجهة الطالبة للدراسة واللجنة التوجيهية بعد أسبوعين من انتهاء زيارة البعثة باللغة الإنجليزية واللغة العربية.

يقدم البنك الدولي تقريراً نهائياً عند الانتهاء من الدراسة المطلوبة لكل من الجهة الطالبة للدراسة واللجنة التوجيهية باللغتين الإنجليزية والعربية.

سرية المعلومات والوثائق والمخرجات

لكل جهة طالبة للدراسة الحق في اعتبار بعض أو كل المعلومات التي يتم مشاركتها مع البنك الدولي أنها سرية، ويقدر البنك الدولي سرية المعلومات والوثائق والمخرجات بشكل كامل ضمن إطار الخدمات الاستشارية مدفوعة التكاليف.

علماً بأن البنك الدولي يشجع الجهات الطالبة للدراسات على الافصاح عن مخرجات برامج وأنشطة البنك الدولي لمشاركة الدروس المستفادة مع الدول الأخرى حول العالم.